

تعاون الحكومة والشعب على الإصلاح الاجتماعي في مصر

لمحاضرة صاحب السعادة محمد عبد الخالق حسونه بك

وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية

”أني محاضرة صاحب السعادة محمد عبد الخالق حسونه بك وكل وزارة الشؤون الاجتماعية ، في الشأن والعشرين من نوفمبر الماضي ، بقاعة يوت بالجامعة الأمريكية ، محاضرة تنازل موضوعها مسألة لعلها أهم ما ينبغي أن يشبه له الحاكمون والحكوميون في مصر ، وهي .-أية التعاون الدائم الذي يجب أن يقوم بين الحكومة والشعب لتحقيق الإصلاح الاجتماعي في هذه البلاد . ويسرن أن نشرها نص هذه المحاضرة القيمة كاملا لاشتملته من حقائق ومقررات يؤيدها تدوين والواقع كما يؤيدها علم الاجتماع“ .

”المحرر“

سيداتي ، سادتي :

قبل أن أتحدث الليلة إليكم ، يطيب لي كثيرا أن أتوجه بخالص الشكر إلى حضرات القاعين على الجامعة الأمريكية أن היאوا لنا هذه الفرصة للبحث في نواحي الشؤون الاجتماعية ، حتى يتعرف كل منا في النهاية مركزه من الإصلاح الاجتماعي ويأخذ السبيل إليه . وهو عمل كريم جد مشكور من هذه المؤسسة الأجنبية ، يتفق وما طبع عليه الشعب الأمريكي من العمل المتواصل على رفع مستوى الإنسانية والذود عن تراثها المجيد .

وإني لطيب لي كذلك أن أشهد جمعكم هذا في كثرته وأن أمل كثيرا من الروح الكريمة التي حدثت بكم إلى هذه القاعة ، تسمعون إلى حديث في الشؤون الاجتماعية ، أن كان يهم أبناء الوطن جميعا ، فإنه لا يتصل مباشرة بصالح الحكم الخاصة .

سيداتي ، سادتي :

موضوع حديثي الليلة هو تعاون الشعب مع الحكومة على الإصلاح الاجتماعي ، والكلام في هذا الموضوع يقتضينا أن نتحدث أولا المدى الذي نرى إليه في الإصلاح الاجتماعي ، ثم نتعرف الوسائل التي يمكن أن يتحقق بها ، ومن ذلك يتبين نصيب كل من الشعب والحكومة في القيام به .

سيداتى ، سادق :

الإصلاح بوجه عام هو تقويم المعوج من الأمور والنهوض به إلى درجة أعلى في مسلم التدرج إلى الكمال يكون منه خيراً عم . ومقصودنا بالإصلاح الاجتماعى حادة هو مداواة الملل الاجتماعية التى تصيب طبقة من الجماعة فتحرمها رفاهية العيش وهناء الحياة وتقمدها بها عن المساهمة بنصيب موفور فى إسماعاد البيئة جميعا والرقى بها إلى مستوى أعلى ماديا ومضويا .

فالفقر مثلا شر اجتماعى قالوا فيه إنه يكاد يكون كفرا . ذلك أنه ينزل بصاحبه عن الحد الأدنى للمستوى المادى والمعنوى فى حياة كريمة ، فيجعله فلما غير مطمئن ، ونفسه مضطربة غير راضية ، وروح الحقد والحسد تملأ جوانحه ، وقد يأخذ كل هذا به فيضيع عليه رشده ويمد يده خلسة أو بطشا إلى مال جاره يعبث به كما قد يعبث بما يصادفه فى سبيل ذلك من عقبات . ومن هنا كان الفقر السبب الأول فى الإجرام فى أغلب صوره .

ثم إنه قد يتصدع منه بقاء الأسرة فيتشرد أفرادها ويسلكون سبلا نابية قد تتهدر بهم أيضا إلى الإجرام .

والفقر فى بعض الصور نوع من ظلم الجماعة ، يحسه المعوزون ، فيتآفون على دفعه والعمل على تحطيم الأسس التى تقوم عليها سعادة غيرهم والتى هى صلة حرمانهم ، وقد ييئس هذا فى عنف لا يبق ولا يذر .

فالفقر صلة اجتماعية خطيرة بل هو مصدر الشقاء وأمس البلايا . وهو صلة اجتماعية من ناحية أخرى . ذلك أن الفقير فى هزاله ، فى مرضه ، فى جهله ، عبء على الجماعة لا سبيل إلى انسجامه معها ، يحرمها من نشاطه ونشاط ذويه واتاجهم ، فيقمدها عن المضى إلى امتكالم أسباب التقدم والرقى .

الفقر شر اجتماعى فكيف نعالجه ؟ أليكون ذلك من طريق البر والإحسان ؟ أم يكون من طريق توفير أسباب الكسب للعاطل عن العمل وإصلاح القوانين الاجتماعية فى بيئته حتى يحبس السعادة بين يديه من كسبه وعرق جبينه لا فضل لأحد فيها ؟

والمرض فى مختلف مظاهره شر اجتماعى آخر . ذلك أن ما يصاحبه ويتخفف عنه من أسقام وظل يحرم الجماعة نشاط بعض أعضائها ، وقد يجعل منهم فى بعض الصور عجزة غير قادرين على العمل ، ويبقى بهم عبئا ثقيلا عليها . والرجل العليل باجتماع الاقتصاديين هو دائما خسارة على بلاده ، فإنه لا ينتج الانتاج المشر لنفسه ولوطنه بقدر ما أنفق عليه فى مختلف شؤونه .

فكيف نتوق المرض وكيف نعالجه ؟ نترك المحروم وشأنه يتدبر أمر نفسه ، يتلمس الدواء ما استطاع اليه سبيلا ، وهو لا يجده غالب الأحيان ؟ أم يذفنا الحرص على سلامته وتقديرنا أثر هذه السلامة في رفاهتنا جميعا بل في ذات وجودنا الى أن نأخذ بيده ، ندفع عنه غوائل المرض ونستأصله ان أصابه على الرغم منا .

والجهل ثالث الشرور الاجتماعية ، يحرم صاحبه نعمة النور وينزل به الى الظلمات الأولى ، ينأى به عن التطور مع تقدم التفكير الإنساني ، ويلقى به حجرا في سبيل تقدم الجماعة .

فكيف نبذ الظلام وكيف يشع النور ؟

أترك كلا وشأنه يتلمس السلم والمعرفة عن طريق ذوى القدرة والكرم ، أم يجب على الدولة أن تقوم بتصويب معلوم في التثقيف العام ؟

والأسرة نواة الجماعة ، إن استقام أمرها وكانت وحدة متماسكة متجانسة تؤلف المودة ، وتبعث الرحمة بين أفرادها ، استقام أمر الجماعة ، وان تراخت روابطها واشتط كل من أفرادها سبيله تفككت وشع من ذلك الكثير من الرذائل الاجتماعية .

فهل على الدولة أن تتمكن من دعائم الأسرة وأن تسهر على بنائها ترعاها بالترميم بين أونة وأونة ، أم أن هذه مور ، على شدة تفاعلها في أمر الجماعة ، من الروابط الخاصة التي لا يرحى نفع كبير من دوام تدخل الدولة فيها ، وأن الأوفق تركها لسلطان الرأي العام ينزل العائنين بنوا، يمسها منازل التحقير والازدراء ويسد طيهم مراتب الكرامة والتقدير ؟

والمحطات مستوى الآداب العامة ، وتفشى الماديات السيئة ، وانتشار الخرافات ، من العلل الاجتماعية التي يقامى منها أصحاب الذوق السليم الكثير من الآلام والمضايقات ، فكيف السبيل الى علاج هذا ؟

أنركه لأولى الرأي وقادة التفكير يعملون بأقلامهم ، وبالمثل العليا التي يضربونها ، أم يجب على الدولة أن تتدخل في هذه الناحية : ترشد وتهدي وتوقع الجزاء بالمخالف المترامى ؟
وإذا نظرنا من ناحية أخرى أرفع وأعم ، نجد الحرية والمساواة نعمة النعم ، والظلم والاضطهاد من أخبث الشرور الاجتماعية .

فكيف ننشر نعمة الحرية ونحقق بين مواطنينا العدل والمساواة ؟ كيف نستأصل الظلم من جذوره ونقتله من النفوس الصغيرة لنفوس مكانه حب المساواة والإخاء ؟
سيداتي ، سادتي :

ليس من قصدى الليلة أن أحصى لكم العلل الاجتماعية . إنما حرصت على أن أستعرض

أمامكم بعضها منها، يستأهل في نظري أن يكون دوما محلّ الدرس والعناية حتى نتوصل إلى
طلاجها والقضاء عليها في النهاية .

وهذه العلة ليست خاصة بأمة دون أخرى ، ولا ببلد دون بلد . بل تكاد تكون
من مستلزمات الحياة في الجماعة ، نشأت معها وتجرى في كل بيئة ، غير أنها تخف وطأتها
كلما اطرده النمو الاجتماعي والتقدم السياسي .

فكيف طالجها غيرنا من الأمم ؟

إذا تقصينا تاريخ الإصلاح الاجتماعي في مختلف البلاد وجدنا له اتجاهين أو مذهبين .

ففي الأمم التي تقدمت تربيتها السياسية وحسنت أحوالها الاقتصادية ، أدرك الأفراد
بسهولة أهمية التعاون الاجتماعي وتطهر الطبقة المحرومة من عائلها ، فعملوا طواعية ، وعملوا
في سخاء وكرم . أفرادا وجماعات ، على التغلب على تلك العلة وتركوا للحكومة سدا ما تقصر
جهودهم أو مواردهم عن القيام به .

ففي مصر "فروعونية" كان يتولى توزيع الصدقات موظف خاص نيابة عن الملك .
كما أصدرت الحكومة قانونا بإعدام من اعتد البطالة ، ومعاينة من اتخذ وسيلة غير مشروعة
للتعيش ، وقد يفسر هذا عراقا التشرد والبطالة في مصر .

وفي أينا شيدت ملاجئ للحتاجين وكانوا أيضا يطعمون ويمالجون من أموال ذوى
اليسار وقد نظمت لدولة معاشا للأرامل والمعززة وضحيا للحروب .

وتولت الدولة في اسبرطه تربية الأولاد الذكور إلا من كانت منهم ضعيف البنية
فكانوا يقتلونه .

وفاتت روما أينا في البر بالمعوزين ، فأجزلت الدولة لهم العطاءات الشهرية ، وتونت
تعلم أبنائهم ، وشجعت الزواج ، وأدخنت وسائل الترفيه الشعبية ، وأنشأت لهم حمامات
حامة .

هذا البر القديم وإن كان محمود الأثر إلا أنه كان في الغالب مشوبا بأغراض سياسية
أو عسكرية ، أما البر الذي جاءت به الأديان الثلاثة بعد ذلك فكان خالصا لوجه الله ،
قوامه المساواة والأخوة بين الجميع . فترى اليهود يعتبرون الأرض جميعا ملكا لله ، ولذلك
يرتبون للفقير حقا فيها وفي غلتها . كما نرى المسيحيين لا يجارون الرومان في إطلاق الصدقات ،
بل يتحرون حاجة كل فرد فيسدونها .

ومن الإنصاف أن نذكر للكنيسة ما قامت به في هذا السبيل وخاصة إنشاء الملاجئ
والمآوى والمستشفيات ومكاتب المساعدة .

وجاء الإسلام بأسمى ما وصل إليه عقل البشر من مبادئ اجتماعية ، فكانت الزكاة والصيام ركنتين من أركانه الخمسة وجاءت آيات الكتاب الحكيم بما فيه علاج العلل الاجتماعية على ما سنذكره .

واليوم نجد التعليم في إنجلترا تقوم به هيئات خاصة في كافة مراتبه . فالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات أنشئت ونمت واستكملت وجودها بعيدا عن التدخل الحكومي . ذلك أن أفراد الشعب أحسوا منذ القدم وجوب محاربة الجهل وإدخال النور إلى اخوانهم وجيرانهم فعملوا ولم ينتظروا أن تتبها الحكومة وأن تعمل .

وفي أمريكا كذلك نصيب الحكومة في محاربة الجهل ونشر العلم محدود ، فالجامعات في أغلبها والمؤسسات العلمية ومعاهد الدرس والبحث أنشأها الشعب ورعاها الشعب .

والجامعة الأمريكية التي تضيفنا الليلة مثال بارز أمامكم للجهود الخاص الذي لا تتوجه الحكومة .

وفي تلك البلاد أيضا أنشأ الأفراد والجماعات من أموالهم المستشفيات ودور العلاج ، ومدوا للعوزين في أسباب دفع الأمراض والوقاية منها ، تخففوا بذلك عن المحرومين الكثير من ويلات الفقر ويسروا لهم السبل إلى حياة إن لم تكن كلها هيئة فهي محتملة غير كريهة .

وفي تلك البلاد أيضا تدخلت الحكومات بدورها ، تقوم بنصيحتها من الإصلاح الاجتماعي ، فأمنت العامل ضد البطالة ، وأمته ضد إصابات العمل ، وأمته في شيخوخته ، وأمنت الصرومات من أزواجهن ، وأمنت أولادهن . فملت المستقبل أمامهن باسم غير مظلم .

من هذا كله قررت نفس العامل ، وانصرف إلى استكمال أسباب الثقافة والتقدم الاجتماعي ، وانصرف عن أعمال الاضطراب والعنف .

وإذا كان العامل قد خص بذلك القسط الوافر من العناية ، فلأن تلك الأمم بلاد صناعية تعيش في الغالب من الصناعة والتجارة إلا أنها لم تحمل أمر الفلاح ، بل أخذت بيده في كثير من النواحي ، وازداد حرصها على رعايته كلما أملت الأزمات . ذلك أن الأرض على كل حال هي مصدر الخير والبركة ومنها تعيش . وإلى جانب هذا كله يعمل أولو الرأي على نشر روح التعاون الصحيحة بين الأفراد .

هذا ما كان في تلك البلاد . فظلت أوضاعها السياسية سليمة تتكيف في هودة وفقا لتطور الظروف الاجتماعية ، وظلت أداة الحكم تسير لينة لا يعتورها اضطراب مزيج .

أما في الناحية الأخرى ، فزى أهم لم تبلغ من التربية السياسية شيئا كبيرا وجرت ملبساتها الاقتصادية ضعيفة غير صرنة ، ولم تتجه الأفكار إلى التوسع فيها وبقيت الفرائز الأولى تحجب عن الطبقة المتأززة أهمية التعاون الاجتماعي وأهمية الترفيه من الطبقة المحرومة على النحو الذي أسفنا ، بل امتدت بها الأثرة تدفمها إلى أن تحبس الخير عن الطبقة المحرومة ، وتذيقها من الاصطهاد المأساوي والمعنوي ألوا مختلفه ، فكانت النتيجة في النهاية أن نادى بعض ذوى الرأى بالمبدئى الاشتراكية مدحها للناس فوجا وحققوا قسرا نوعا من المساواة ، من ناحية توزيع الثروة ومن ناحية الأهمية السياسية للتمتع بالحقوق العامة .

إلا أن هذه المساواة لم تتحقق تدريجيا ، بل جاءت طفرة . فلم تتعودها الطبقة المحرومة ، وكان من أثر ذلك أن أبطرها رغد العيش ، وتجاوزت بدورها الحدود الطبيعية ، فاستمرت تستريد من المزاي ، فتخلف عن ذلك كله في كثير من الأحوال نوع من الانحلال الاجتماعي تلاشت فيه مقومات الشعب ، ففقدت الطبقتن المتأززة والمحرومة كل استقرار واطراد في التقدم الاجتماعي ، وذلك فصلا عما صاحب هذه الحركات من اضطرابات هيفة جرفت في بعض الأحوال سعادة الجيل الذي قام بها .

سيداتي ، صادق :

من هذه الصورة المصغرة المريعة ترون أن التعاون الاجتماعي ، أن البذل في سبيل الطبقة المحرومة ، أن النزول لها طواعية عن جزء من الثروة المكوزة ، أن مديد المعونة إليها عن طريق التشريع والدراسات العنية المنظمة والإرشاد والهداية ، إن هو إلا نوع من التأمين الاجتماعي يحفظ على الطبقة المتأززة ما في يدها وبقايا شر الاضراب والنف ، ثم هو يعود إليها نية خيرا مشكورا عن طريق نمو الطبقة المحرومة وتماؤها معها في تقدم الجماعة عامة .

سيداتي ، صادق :

أظن أنكم قد تبينتم مما تقدم وجهة نظري في الإصلاح الاجتماعي وأنه لا يتحقق الا بالتعاون بين الشعب والحكومة .

يجب أولا على الشعب أن يتأزر على الإصلاح الاجتماعي ، وعلى الطبقة الخاصة المتأززة أن تبذل من مائها ، أن تقدم من جهود أفرادها خدمات اجتماعية صحيحة ، أن يعمل ذوو لرأى وقادة الفكر على إرشاد والتوجيه .

وعلى الطبقة المحرومة — وهي الأغلبية — أن تترك الروح التي يصدر عنها هذا البذل وتلك المساعدة ، أن تفهم حقيقة التعاون الاجتماعي وتبين له ، أن تقبل عليه تسترشد وتستصلح مؤمنة أن نتائجها عائدة عليها .

ثم يأتي دور الحكومة تنفق في هذا السبيل كل ما تستطيع ، وتتولى التنظيم والتوجيه وتحقق الانسجام بين الجهود الخاصة ، وتوفير أسباب النجاح لها ، بحيث لا تسرف في التدخل ولا تتهاون بل تكون بين ذلك وسطا .

والاحظ أخيرا أنه كلما تحقق الإصلاح الاجتماعي بالقدر الكافي تدريجيا ، استقرت جذوره ، ونمت فروعه . وأتت باطيب الثمرات . والظفرة هنا ، شأنها في مختلف النواحي ، لا تحقق الإصلاح طويلا ولا تجيء في سلام تؤمن معه العواقب .

سيداتي ، سادتي :

إن هذا الذي ندعو إليه الطبقة الممتازة ليس نوعا من التأمين الاجتماعي يكفل مصلحتها على ما قدمنا لحسب ، بل إنه أيضا أداء فريضة يوجبها الدين الإسلامي ، دين السواد الأعظم من أهل هذه البلاد .

فالإسلام يأمر بالبر والإحسان ، ويدعو إلى المحبة والتعاون الاجتماعي ويتوعد الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بعذاب أليم ، قال تعالى :

”لَيْسَ أَمْرٌ أَنْ تَوْلُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، وَلَكِنَّ الرِّمَّ مِنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ ، وَالْمُؤْتُونَ بِمَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ “ .

وقديين سبحانه وتعالى في هذه الآية أن البذل لا يكون برا إلا حيث يكون في موضع البذل . وهو أساس الخدمة الاجتماعية الصحيحة ولذلك ذكر من يبذل إليهم المال ، وأنهم أهل القربة ، واليتامى والمساكين . من سأل منهم ومن لم يسأل ، والغرباء المحتاجون المنقطعون عن بلادهم وأموالهم .

وقال تعالى في آية أخرى ” وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ “ فأوجب بذلك الزكاة في مال كل مسلم مكلف وهو سبحانه وتعالى لم يجعلها عبادة لحسب ، ولم يرق بها ركنا من أركان الإسلام الخسة لحسب ، بل إنه جعل للسائل والمحروم حقا فيها .

سيداتي ، سادتي :

إن الدعوة التي أتوجه بها اليوم إلى أغنيائنا وذوي اليسار منا ، دعوة قام بها منذ القدم أبائنا الأولون ، ولبابها دائما القادرون من أهل هذه البلاد في سخاء وكرم ، تزولا منهم على أحكام الدين الخفيف فأنشأوا التكايا ودور العلم وحبسوا عليها الأموال الكثيرة الغزيرة الغلة .

قالأزهري الشريف أقدم جامعة إسلامية في العالم أنشأه ذوو الفضل والكرم ، وتمهده من جاء بعدهم ممن جرى مجراهم ونسج دلى منوللهم ، حتى ازدهر بالعلماء والطلاب وأصبح منارة العلم والعرفان في الشرق الإسلامى ومنبع النور والهدى .

والمساجد أكثر المسلمون في إقامتها تقربا إلى الله تعالى ، حتى تم بها التقوى ويكثر من ورائها البر والإحسان .

والجامعة المصرية أنشأها بعض رجالات مصر من ذوى الرأى والعزيمة حتى يفسحوا للامة في تعليم حر غير مقيد ولا محدود . فانت بأطيب الثمرات واستمرت تؤدي رسالتها حتى اندمجت سنة ١٩٢٥ في جامعة فؤاد الأول .

ومدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ، وجمعية العروة الوثقى ، وجمعية المساعى المشكورة ، والجمعيات الخيرية القبطية والاسرائيلية والأجنبية ، قامت كلها بنصيب موفور مشكور في تعليم أبناء الشعب ونشر الثقافة والعرفان .

وقد اتجه أخيرا أهل البر وإحسان إلى إقامة الملاجئ تؤوى اليتامى وأبناء السبيل وتبر بالعجزة وذوى العاهات الذين لا يجدون سبيلا إلى الكسب الحر ، كما اتجهوا إلى إقامة المستشفيات ودور العلاج وورصدوا عليها مما رزقهم ربهم حتى تستمر في أداء مهمتها . وهو لون جديد من الإحسان في مصر نغيبط له كل الاغتياب لأنه يتفق وحاجات الطبقة المحرومة في عصرنا هذا .

ففى مصر الآن ٦٥ ملجا أهليا ، و٥٠٠ جمعية خيرية ، و١٦٦ ملعبا رياضيا أهليا ، و١٧٧ ناديا رياضيا . ويرجع الفضل للجهود الفردى في وجود الجماعات العامة في القاهرة وبقا المدن .

ونحن ندعو في حرارة الى المزيد من هذا البر والاتجاه وجهته ورصد الأموال في هذا السبيل ، كما نأمل أن يكون للنشآت الخاصة بالبحث العلمى في المسائل الاجتماعية نصيب من بر ذوى اليسار فينا .

سيدتى ، سادتى :

دعونا إلى البر والإحسان حتى تخفف عن الطبقة المحرومة ، نأخذ بيدها ، ونحقق التعاون الاجتماعى .

وهذا التعاون واجب أيضا بين ذوى البر والفضل حتى نصل إلى غايتنا ، ذلك أن الإحسان الفردى مهما كان غزيرا قليل الفائدة محدود الأثر في الإصلاح ، أولا لأنه لا يلاق حاجات الجماعة في مختلف نواحيها ، وثانيا لأنه موقوت لا يخفف الألم إلا لوقت معلوم . لهذا كان بيت المسأل في العهود الإسلامية الأولى . يجمع الصدقات ويودعها ديوانا خاصا ، له أفرع

في الأمصار والولايات تتولى الإنفاق منها على المحرومين . وكم نحب أن نستعيد هذه السنة الطيبة فتتألف الجمعيات الخيرية تحت رقابة الحكومة ، وتؤدي رسالتها تحت إشرافها ، وبها يكون البذل والعطاء ، والقليل الذي نتصدق به يتجمع عندها مالا وفيرا تستطيع به أن تحقق ٤٠٠ متجا مفيدا .

سيداتي ، سادتي :

إن التعاون في البر ودفع الشرور الاجتماعية بين الأفراد يكاد يكون أسلم سبيل للتخفيف عن الطبقة المحرومة والظروف التي تجتازها البلاد ، ذلك أن لاستقلال ألقى على كاهل الحكومة تكاليف باهظة من حيث الدفاع الوطني ، فما يتبقى بعد ذلك لإنفاقه في الإصلاح الاجتماعي قليل ، ولذلك كان عبؤه في الغالب على القادرين منا ، بل وعلينا جميعا ، بقروض ومدونات نتقدم بها إلى الجمعيات الخيرية المنظمة .

ومع هذا فإن حصة الحكومة في الإصلاح الاجتماعي في الوقت الحاضر لا يستهان بها :

١ - للبر :

للحكومة - ومعها الأوقاف والهيئات المحلية - ٤١ ملجا توى ٥٣٨٨ لاجئا ، ينفق عليها ١٦٢,٣٢٦ جنيها .

وفي القاهرة ستة مطاعم للشعب وفي المديرية مطاعم مماثلة .

وبوزارة الزراعة ما يزيد على ٧٨٠ موظفا فنيا مهمتهم الإرشاد الزراعي للفلاح وتقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بواسطة مصانحة العمل بما يلزم العامل من مساعدات ودراسات وتشريع ، ولها ٢٥ مفتشا يسهرون على صحة العمال وحماية الأحداث والنساء في المصانع وتنفيذ قوانين العمل ، كما تقوم بواسطة مصلحة التعاون وإدارة الفلاح برسلتها لرفع مستوى الفلاح ماديا ومعنويا .

وتعين الوزارة الجمعيات الخيرية والهيئات الرياضية بمبلغ ٢٥,٧٢٠ جنيها .

وتصرف وزارة الأوقاف على الأعمال الخيرية ما يزيد عن ١٠٠ ألف جنيه .

٢ - لمعالجة المرضى :

بالقطر المصري ٤٨٠ مستشفى وعبادة خارجية لمعالجة الفقراء من الأمراض المختلفة ، تابعة للحكومة أو الأوقاف أو مجالس المديرية ، وبها ٨٤٥ طبيبا ، و١٥٣٢ حكيمة وممرضة ، و٨٧٨ ممرضا . وعولج فيها سنة ١٩٣٩ حوالي ٩,٥٦٥,٧٨٦ شخصا ، وبلغت تكاليفها في سنة ١٩٣٩ حوالي ١,٢٩٧,٤٦٦ جنيها . هذا عدا مستشفيات الانكلستوما

والبهارسيا وعددها ٩٤ يعمل بها ١٠٤ أطباء عولج فيها سنة ١٩٣٩ حوالي ١,٤١٢,٠٧٥ شخصا، فضلا عما تقوم به من وسائل الرواية المتعددة، بخلاف مراكز رعاية الطفل وعددها ٩٣ ثابتة ومتنقلة ويعمل بها ٩١ طبيبا، و١٣٠ حكيمة، و٣٩٠ ممرضة، وعولج فيها نحو ١٢٠,٠٠٠ طفل وبالقطر ٢١٩ مكتب صحة لها ٢١٩ طبيبا ولوزارة الصحة أربع مجموعات صحية ملحق بها مجالس وحمامات للشعب، عدا المجموعات الصحية والمجالس بالأقاليم، وهي تابعة لمجالس المديرية .

وهذا ملاوة على الخدمات الطبية التي تقوم بها وزارة المعارف ، فيها ٧٩ طبيبا يعملون في الوحدات العلاجية والأبحاث والوقاية ، وبها ٩ طبيبات و٤٧ ممرضة . ويعالج بالقاهرة وحدها ما يزيد على ١٣٠ و ٣٢ تلميذا وتلميذة .

وللحكومة ١٥٥ صيدلية ملحقه بالمستشفيات الحكومية ويعمل بها ٧١ صيدليا . وبذلك تكاد الحكومة تنفرد بخدمة الشعب في الناحية الطبية اذا استثنينا القليل من المستشفيات والمستوصفات التابعة لبعض الجمعيات أو الأفراد .

٣ - لمحاربة الجهل :

نرى وزارة المعارف ومجالس المديرية تتفق في هذا السبيل حوالي ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا .

سيداتي ، سادتي :

جملت وزارة الشؤون الاجتماعية المبادئ السالف ذكرها أساس عملها لتحسين حال الفلاح ، وقوام مشروع المراكز الاجتماعية الذي هو أول مشروعاتها لهذه الغاية . ويقوم هذا المشروع على اشتراك الحكومة والفلاحين في النهوض بالفلاح وترقية القرية . وسيله الى ذلك اقتناع الفلاحين بحاجتهم الى الإصلاح في نواحيه المتنامية من صحية واجتماعية واقتصادية ، واشتراكهم مناه على ذلك الاقتناع في إنشاء مراكز اجتماعية في قرانهم تتولى أعمال الإصلاح في تلك الوجوه المختلفة ، فتعمل على مكافحة الأمراض وعلاج المرضى وتوفير البيئة الصحية في الأبنية والمسكن والقرية ، وفض المنازعات وإيجاد روح الوثام بين الأهالي ، وترغيد المعيشة في القرية ومكافحة السأم المحيم عليها ، ونشر الثقافة الريفية للفلاحين وزيادة مواردهم بتحصين طرق الزراعة واستغلال المحاصيل ونشر الصناعات المنزلية والزراعية وغير ذلك مما يطول شرحه ويتطلب مجاهرة خاصة بل عدة محاضرات . ولعلكم قد وقعتم على كنه ذلك المشروع وعرفتم أغراضه ومزاياه مما نشر عنه في مناسبات مختلفة .

على أنى أذكر هنا إجمالا أنه مثال واضح للتعاون بين الحكومة والأمة لتحقيق غرض من أجل الأغراض ، وهو رفع مستوى الفلاح . فقد بنى المشروع على اشتراك الفلاحين مع الحكومة ، سواء في إقامة المراكز الاجتماعية بداعة ، أو في إدارتها بعد ذلك .

ولا يفوتني أن أشير بهذه المناسبة الى تجربة مماثلة في نفس الناحية ، وإنما قوامها بمجهودات شعبية قامت بها الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية ، لتحسين حال الفلاح واصلاح القرية على أساس اقناع الفلاحين بواسطة اخصائيين اجتماعيين فنيين بمحاجتهم الى الاسلح والتدرج بهم في سبيله ، واختارت تلك الجمعية لهذا الغرض قرى شطونف والمنائل لإجراء تجربتها و إصلاح القرية وقد سارعت الحكومة الى معاونة الجمعية على السير بهذه التجربة لتوفير الخدمة الصحية بالقريتين وتعيين الزائرات الصحيات مع منع إمانة مالية الى الجمعية لمواصلة التجربة .

ويبدو التعاون هنا جليا بين الحكومة من جانب ، وبين فريق من المصلحين الاجتماعيين ممثلين في تلك الجمعية والفلاحين الذين ينفعون بالإصلاح ويقبلون عليه في القريتين من جانب آخر .
سيداتي ، سادتي :

لست أعرف ميدانا يتحمل فيه التعاون بين الحكومة والأمة كما يتضح في ميدان الحركة التعاونية . ولقد مر التعاون في مصر بأدوار ثلاثة :

(أولا) نشأ شعبيا كما ينبغي له وكما هو شعبي في مختلف البلدان المتقدمة . وكان رائده في مصر "المقفور له عمر لطفى" الذي دعا اليه وأسس عددا من جمعياته وبذل في سبيل انشائها وادارتها كل ما يملك من جهد وهمة غير أن موقف الحكومة حيال الحركة التعاونية وقتئذ كان بعيدا عن فكرة الموازرة والتأييد ، فما لبثت تلك الجمعيات التعاونية أن اضمحلت بعد وفاة منشئها .
(ثانيا) أدركت الحكومة مرامي التعاون فاطمأنت اليه وعزمت على مناصرته ومن ثم أصدرت قانون التعاون الزراعي سنة ١٩٢٣ الذي صبغ الحركة بصبغة حكومية . على أن هذا الدور الحكومي لم يستمر سوى أربع سنوات .

(ثالثا) صدر قانون التعاون العام سنة ١٩٢٧ متضمنا أحكاما صديدة تكفل التضامن بين الحكومة والشعب للسير بالحركة التعاونية ، وبهذا بدأ العهد الحكومي الشعبي للحركة التعاونية في مصر ، ولا تزال فيه لآلآن مياجا للتعاون بين الحكومة والأمة في هذه الناحية الهامة من نواحي الإصلاح .

وهذا العهد الحكومي الشعبي للتعاون يلقي على كاهل الحكومة واجبات وعلى كاهل الأمة واجبات أخرى . فعلى الحكومة مثلا أن تنظم الحركة التعاونية وأن تشرف عليها وتنظم حساباتها وترافق سيره ، كل ذلك بواسطة مصلحة التعاون وموظفيها المنبثين في الريف ، المتخلفين في أفاصي القرى . وعلى الحكومة كذلك أن تساهم في تمويل الجمعيات التعاونية ، وهي تؤدي هذه المهمة بواسطة بنك التسليف الزراعي منذ تأسيسه في سنة ١٩٣٠

هذا هو أهم واجبات الحكومة حيال الحركة التعاونية ويتلخص في مناصرتها بالتشريع والتمويل والتنظيم والإشراف . أما واجبات الأمة نحو تلك الحركة فكثيرة لأن التعاون من

الشعب وللشعب ، ومهمة الحكومة نحوه ليست سوى مهمة وقتية فلا تلبث أن ترى الشعب وقد أصبح بحيث يستطيع السير بالتعاون وحده حتى تنفض يديها وتسلم الحركة إليه سليمة قوية . وعندئذ يعمل الاتحاد التعاوني المؤلف من الجمعيات التعاونية محل مصلحة التعاون ، ويحل موظفو ذلك الاتحاد محل المفتشين والمراجعين والمنظمين بهذه المصلحة ، ويقوم بنك التعاون المركزي الذي سوف تساهم فيه الجمعيات التعاونية بنصيب وافر مكان بنك التسليف الزراعي . على أنه في المرحلة الحالية . وحتى يتم ذلك . تقع على كاهل الأمة كإقدامنا واجبات كثيرة حيال الحركة التعاونية .

فعلى الطبقة المثقفة أن تعرف كنه التعاون ، وأن توفق أنه السبيل القويم إلى الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي معا . وعلى المهتمين بشؤون الشعب ، الحريصين على تربيته ، أن يوقنوا أن نشر التعاون في أنحاء الريف هو أضمن الوسائل للنهوض بالفلاحين من جميع أوجوه ، لأنه يجعلهم ينضمون بأنفسهم برغبة وعزيمة منهم .

وعلى العاملين في الحركة التعاونية من أعضاء الجمعيات ومجالس إدارتها أن يذكروا دائما أنهم يعملون في حركة عامة يتوقف تقدم الأمة على حسن سيرها ونجاحها . فيطرحوا الأناية جانباً ، بل ليوقفوا دائما بين مصلحتهم الذاتية وبين مصلحة المجموع . لأن التعاون لا ينفي المصلحة الشخصية ولكن يطابق بينها وبين الصالح العام . ويراقبوا الله دائما فلا يمددوا إلى استغلال الجمعيات لأنفسهم وفيها الفقراء والضعفاء ، المحتاجون إلى المعونة والمساعدة . ولا يعفلوا لحظة عن أن هذه الحركة التي يساهمون فيها ترمى إلى ترفيه البلاد من الوجهتين الاقتصادية والاجتماعية ، فاذا كان الاقتصاد سبيلها ، فإن الاجتماع عايتها . ومن ثم يجب عليهم أن يقيموا المنشآت التي ترقى بالقرية وترفع مستوى أهلها ، وأن يبذلوا المسأل في سبيل البر والإحسان حتى يشعر فقير القرية بأنه ليس منبوذا ولا منسيا من مواطنيه المحليين .

و بعد ذلك أقول إن على الحكومة والأمة معا في هذا المجال واجبا أساسيا ، وهو أن تقويا روابط التعاون بينهما في هذا الدور الذي يجتازه الحركة التعاونية وأن تعملتا متضامتين لخير هذه الحركة التي يرجى ذاك الكبر النفع للبلاد .

”وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان“ .

سيداتي ، سادتي :

عرضت أمامكم صورة مما يصبح أن يجري به التعاون بين الشعب والحكومة في الإصلاح الاجتماعي ، وعرضتها سريعا من غير أن أثقل عليكم بتفاصيل هذه المعاونة إذ كل أمل هو أن تتركوا هذه القاعة موقنين بوجوب هذا التعاون في حدود معلومة . أما تفاصيله واتجاهاته الفنية فتركها بعالمها غيري في فرص أخرى .